האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في اسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

25 آب 2014

حضرة
اللواء يوحنان دانينو
المفتش العام لشرطة إسرائيل . مقر القيادة القطرية
بواسطة فاكس رقم: 02-5428118

تحية وبعد،

الموضوع: **استخدام أفراد الشرطة أقنعة الوجوه خلال تنفيذ اعتقالات في القدس الشرقية**

1. نتوجه إليك بطلب فحص حالات متكررة من استخدام أفراد الشرطة أقنعة للوجوه لدى تنفيذهم اعتقالات في القدس الشرقية، واتخاذ إجراءات فعالة كي يتم استخدام مثل هذه الأقنعة في حالات استثنائية فقط، تتوفر فيها مبررات واضحة ووفقا للصلاحيات. وتأتي رسالتنا هذه استمرارا لتوجهات مختلفة من جانب جمعية حقوق المواطن في إسرائيل في هذه المسألة المبدئية، كما سنفصّل لاحقا.

2. خلال الأشهر الأخيرة، منذ قتل الفتى محمد أبو خضير، بدأت الشرطة تشنّ حملة اعتقالات واسعة النطاق في القدس الشرقية. وطبقاً للمعلومات التي نشرت في وسائل الإعلام مؤخراً، فقد تم اعتقال نحو 550 مواطناً فلسطينياً من القدس الشرقّية، من بينهم 166 قاصراً، وذلك خلال الفترة الممتدة من بداية تموز وحتى منتصف آب.

3. **تُبيِّن الإفادات التي جمعتها ووثقتها جمعية حقوق المواطن أن الاعتقالات في أنحاء القدس الشرقية نُفّذت من قبل عشراتٍ من أفراد الشرطة الملثمين الذين لم يعلقوا بطاقات التعريف على صدورهم، بما يبدو أنه تجاوز فظ لحدود الصلاحية المحددة في نص القانون.** ذلك أن "أمر الشرطة" يقضي بوجوب تعريف الشرطي

عن نفسه، إلى جانب واجب الشرطي بالعمل وهو مكشوف الوجه، إلا في حالات استثنائية. وطبقا لانطباعنا، فقد تحول الاستثناء إلى قاعدة في القدس الشرقية خلال الأسابيع الأخيرة. وعليه، نتوجه إليك بأن تصدر الأوامر إلى أفراد شرطة إسرائيل بوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة والتوقف عن استخدام أقنعة الوجوه خلال تنفيذ اعتقالات بحق مشبوهين في القدس الشرقية، مع الالتزام بنظام الشرطة بشأن تعليق بطاقات التعريف والتعريف بأنفسهم، كما ورد أعلاه.

4. الإفادات التي في حوزتنا، من سكان أحياء العيسوية، شعفاط، الطور والبلدة القديمة، هي نماذج فقط لكنها ترسم صورة مثيرة للقلق الشديد في كل ما يتعلق بطرق وأساليب تنفيذ الاعتقالات في أنحاء القدس الشرقية خلال الفترة الأخيرة:

- في يوم 2014/7/11، اقتحمت الشرطة منزل المواطن "**ب.م.**" ، من مواليد سنة 1992 ومن سكان حي العيسوية في القدس. ووفقاً لإفادته، اقتحم عدد كبير من رجال الشرطة بيت عائلته عند الساعة 3:00 فجراً، بعد أن ضربوا باب المنزل بقوة كبيرة. جميع أفراد الشرطة كانوا ملثمين ولم يعلق أي منهم بطاقة تعريف، أجروا تفتيشاً واسعاً في كل زوايا البيت، بل وكسروا الخزائن أيضاً وألقوا بجميع الملابس والأغراض على الأرض.

- "**م. ث.**"، هو رب عائلة كثيرة الأولاد من سكان حي شعفاط في القدس، أفاد بأنه لاحظ، في حوالي الساعة 3:15 من فجر يوم 2014/7/16، نحو عشرين شخصاً مسلحين وملثمين قفزوا من فوق الجدار واقتحموا حرمة بيته. وحسبما أفاد، ضرب أفراد الشرطة باب البيت بصورة هستيرية، ثم اقتحموا البيت ودخلوا إلى غرف النوم، من دون أن يعرّفوا أنفسهم وبينما هم يطلقون الصراخ والزعيق مما دب الرعب في نفوس أبناء العائلة، وخصوصا الأطفال. وأجبر رجال الشرطة جميع أفراد العائلة على الجلوس في غرفة واحدة. وكان أطفال العائلة في حالة رعب شديد. ثم قام رجال الشرطة بوضع القيود في يديّ نجله، "ص"، من مواليد سنة 1993، وعصبوا عينيه بقطعة قماش ربطوها على رأسه.

- "**ع.ر.ر.**"، من مواليد سنة 1991ومن سكان البلدة القديمة في القدس، أفاد بأنه في حوالي الساعة 4:00 من فجر يوم 2014/7/31 اقتحمت بيتَ عائلته قواتٌ كبيرة من أفراد الشرطة الملثمين بدون

بطاقات تعريف. أجروا تفتيشاً واسعاً في البيت قاموا خلاله بكسر خزانة الملابس وإلقاء جميع الملابس على الأرض. إبنا شقيقه، البالغان من العمر أربع وسبع سنوات، واللذان كانا في البيت معه أصيبا بحالة من الرعب الشديد جراء تصرفات أفراد الشرطة.

- "**ج.خ.**"، أب لأربعة أولاد من سكان حي الطور، أفاد بأنه في حوالي الساعة 3:00 من فجر يوم 2014/8/5، اقتحم رجال شرطة ملثمون بيته بينما لم في البيت سوى زوجته وأولادهما. لم يعرّف أفراد الشرطة عن أنفسهم ولم يعرضوا أمراً يسمح بالتفتيش. نبشوا كل زوايا البيت، بما في ذلك الثلاجة. أجبروا جميع أفراد العائلة على الجلوس في غرفة واحدة ومنعوهم من التحرك، قطعيا. أحد أفراد الشرطة ضرب ابنة السيد "خ." بعقب البندقية على وجهها حينما حاولت فتح الباب لأحد الجيران وقد حضر لاستيضاح الأمر. وأفاد السيد "خ." أيضا بأن زوجة أخيه، التي تسكن في الطابق الذي فوق منزله، فقدت وعيها من هول ما رأت ولا تزال تعاني، حتى اليوم، من آثار الصدمة جراء اقتحام البيت بالطريقة الموصوفة أعلاه.

5. للأسف الشديد، الإفادات المختلفة التي في حوزتنا تعيد وصف سيناريو مماثل عن بث الرعب بين أبناء العائلة في ساعات الليل المتأخرة بواسطة قوات من أفراد الشرطة الملثمين دون أية بطاقات تعريف، وعلى نحو يعيد إلى الأذهان ممارسات أنظمة ظلامية. ويشار إلى أن النماذج الواردة أعلاه حصلت ونُفّذت بموجب أوامر تفتيش واعتقال. وفي الظروف العينية، نحن لا نرى سبباً يدعو أفراد الشرطة إلى الاعتقاد بتوفر شروط خاصة ومبرَّرة تضطرهم إلى عدم الكشف عن هويتهم وإخفاء وجوههم في حالات عديدة كهذه.

6. إننا نؤكد أن عدم قانونية هذه الظاهرة المتمثلة في أفراد الشرطة الملثمين يمكن الاستدلال عليها، أيضا، من أحكام القانون التي تلزم رجل الشرطة بتعليق بطاقة تعريف، بل وعرض بطاقة شخصية أمام أي مواطن يطلب ذلك. هذا الواجب، الذي حدده البند **5-أ من** "**أمر الشرطة [نص مُدمَج]، 1971**"، يشكل شرطا لممارسة صلاحيات مختلفة. والشرطي الذي لا يؤدي هذا الواجب يُسقِط القاعدة القانونية لما يقوم به ويلغي الحماية القانونية الخاصة الممنوحة له من مغبة إعاقته في أداء مهمته، بل من مغبة المس به أو الاعتداء عليه.

7. وطبقاً **لنظام الشرطة بشأن** "**معالجة الشرطة للإخلال بالنظام**" رقم 90.221.111.001، فإن استخدام أقنعة للوجوه، بما في ذلك خلال تنفيذ أوامر اعتقال، ينبغي أن يكون إجراءً استثنائياً جداً يمكن اللجوء إليه في ظروف

خاصة جداً فقط. لكن الإفادات التي وصلت إلينا تدل على أن هذا الاستثناء تحوّل إلى قاعدة في القدس الشرقية. ويشار، أيضا، إلى أن نظام الشرطة المذكور كان ساري المفعول حتى يوم 2014/5/1 وليس معروفا لنا، حتى اليوم، ما إذا كانت الشرطة قد مددت مفعول هذا النظام أم أنها تواصل العمل بدون اعتماد أي نظام محدد ينظم هذه المسألة الهامّة.

8. وإضافة إلى هذا، ينص "**أمر القيادة القطرية**" بشأن "**واجب الشرطي بالتعريف عن نفسه أمام شخص من الجمهور**"، بشكل واضح وصريح، على أنه قبل تنفيذ إجراء الاعتقال، واجب على الشرطي التعريف عن نفسه، باسمه الشخصي، وتوضيح أنه شرطي، إلا إذا تحقق أحد الاستثناءات المنصوص عليها في الأمر ذاته.

9. تحتكر الشرطة صلاحية استخدام القوة في الدولة. الشرطي الذي لا يعلق بطاقة تعريف، أو ما هو أخطر من هذا أيضا . إذا كان يُخفي وجهه بغطاء، فقد يشعر بأنه يمتلك حرية تصرف أكبر وأوسع مما يتيحه له القانون، ثم التصرف بطريقة منفلتة بغير قيود، كما حدث بالفعل أكثر من مرة. التخوف من استخدام العنف وسوء استغلال الصلاحيات هو شعور يخالج كل مواطن يصطدم برجال شرطة مجهولي الاسم والوجه والهوية. وإن الإكثار من استخدام أقنعة الوجوه من شأنه أن يحوّل قوة بوليسية إلى عصابة من المجهولين المسلحين الذين يقتحمون بيوت الناس في عتمة الليالي وقد يستخدمون القوة المفرطة وممارسة صلاحيات بصورة غير قانونية، دون أن يتعرض أي منهم أية محاسبة، كما يحصل فعلاً في ظل الأنظمة الظلامية.

10. تجدر الإشارة هنا إلى أن جمعية حقوق المواطن في إسرائيل كانت قد تابعت وعالجت قضية استخدام أفراد الشرطة أقنعة للوجوه منذ فترة طويلة. ففي تاريخ 2011/3/22، مثلا، توجهت الجمعية إلى المفتش العام للشرطة آنذاك في رسالة تفصيلية حملت عنوان "أفراد شرطة ملثمون . عدم قانونية وانتهاك للديمقراطية". كما توجهت الجمعية حول الموضوع نفسه، أيضا، إلى المستشار القضائي للحكومة، السيد يهودا فاينشطاين، يوم 2011/11/2، إضافة إلى سلسلة طويلة من المراسلات مع مكتب نائب النائب العام للدولة في وزارة القضاء خلال العامين 2012 – 2013. ويشار إلى أن هذه التوجهات كانت قد أثمرت في مرحلة معينة وقادت إلى وضع نظام متناسق بشأن استخدام أقنعة الوجوه، كما ورد آنفا في البند رقم 7، رغم أن مفعول هذا النظام قد انتهى يوم 2014/5/1، كما ذكرنا سالفا. وحتى بعد إقرار النظام المذكور، توجهت جمعية حقوق الموطن إلى

وزارة القضاء وعرضت أمامها حالات مختلفة تؤكد أن أفرادا من الشرطة يواصلون التصرف بما يتعارض، ظاهريا، مع نظام الشرطة هذا. ولكن **للأسف الشديد، رغم جميع توجهاتنا العديدة والجهود الكبيرة التي بُذلت في هذا الموضوع، لا يزال الواقع يعكس صورة بائسة جدا، إذ تتكرر ظاهرة استخدام أقنعة الوجوه، بل تزداد وتتسع في القدس الشرقية.**

11. على ضوء ما ورد أعلاه، **نطالبك بالتدخل الفوري لوضع حد لظاهرة الاستخدام الواسع لأقنعة الوجوه، والتي أضحت ظاهرة شائعة في سياق إجراءات الاعتقال في القدس الشرقية.** أولاً، ينبغي تأكيد وتحديد الأنظمة والتوضيح لجميع أفراد القوات العاملة في الميدان بأن من واجبهم العمل وهم مكشوفو الوجوه، يعلقون بطاقات التعريف ويعرّفون عن أنفسهم، أسمائهم الشخصية ووظائفهم، أمام المواطنين. كما نطالبك بأن توضح أن أي شرطي يتصرف خلافا للأنظمة أو أي قائد يصدر تعليمات لمرؤوسيه بأن يخفوا هويتهم الشخصية بواسطة أقنعة يضعونها على وجوههم أو بواسطة إخفاء بطاقات التعريف، أو بأية طريقة أخرى مخالفة للأنظمة . يعرّض نفسه للمحاكَمة التأديبية، كما تستدعي الملابسات العينية.

12. ثانياً، نطالب بردّ يشرح بشأن كل واحدة من الحالات المذكورة أعلاه: هل كان استخدام أقنعة الوجوه طبقا لمقتضيات نظام الشرطة الخاص بالموضوع؟ وإنْ كان كذلك، فبموجب أي الاستثناءات؟ وإذا كانت الشرطة تعتقد بأنّه كان ثمة ما يستدعي استخدام أقنعة الوجوه في ظروف الاعتقال التي ذُكِرت أعلاه وما يبرر الخروج عن القاعدة، فإننا نطالب بتزويدنا بتوضيحات حول ماهية تلك الظروف وحول المرجعية القانونية لتغطية وإخفاء الوجوه وحول المسؤول المخول صلاحية المصادقة على تنفيذ إجراءات اعتقال بواسطة تغطية الوجوه وبدون بطاقة تعريف في تلك الظروف، بما في ذلك رتبته ووظيفته.

13. إذا كان استخدام أقنعة الوجوه في الحالات المذكورة أعلاه قد تم خلافاً للأنظمة والتعليمات، نرجو إبلاغنا بما إذا تم اتخاذ أية إجراءات تأديبية ضد أفراد الشرطة و / أو القادة الذين تصرفوا بما يتعارض مع الأنظمة التي تؤكد، بوضوح وصراحة، أن أي تصرف مخالف لها يشكل مخالفة تأديبية.

مع فائق الاحترام

يوسف م. كرّام، محام

نسخ:

السيد يهودا فاينشطاين، المستشار القضائي للحكومة، بواسطة فاكس رقم 02-6467001

البريغادير شاؤول غوردون، المستشار القضائي لشرطة إسرائيل، مقر القيادة القطرية، بواسطة فاكس رقم 02-5898762

العقيد يوسي بارينتي، قائد لواء القدس في الشرطة، بواسطة فاكس رقم 02-5898988

السيد يهودا شيفر، نائب النائب العام للدولة، وزارة القضاء، بواسطة فاكس رقم 02-6467039

السيدة غبريئيلا فيسمان، دائرة الاستشارة والتشريع (جنائي)، وزارة القضاء، بواسطة فاكس رقم 02-6466265

السيد دافيد كورن، مستشار رئيس بلدية القدس لشؤون العرب، بواسطة فاكس رقم 02-6296014